

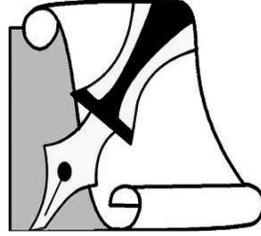


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز للدراسات  
الغلسطينية والاسطراتيكية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يوم بعد الآخر تتعقد الأزمات المختلفة في لبنان وعلى رأسها الأزمة المعيشية والاقتصادية الناتجة عن اللاإستقرار السياسي والواقع الإقليمي والدولي المعقد.

وبدت الحكومة وهي تواجه تحديات جد صعبة في ظل صعود هستييري للدولار لم تتفع معه كل محاولات السيطرة ما دفع رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى الدعوة إلى إعلان حالة طوارئ مالية، وإعادة النظر بكل الإجراءات التي اتخذت لحماية العملة الوطنية. وكان آخر التخبطات السياسية في لبنان المحاصرة المستمرة للعهد كما للحكومة التي يبدو أنها مستمرة في عملها مهما قيل عن سقوطها وإن خفتت تلك الدعوات في الفترة الأخيرة.

### لقاء بعدا للتهدة

في بعدا، عقد اللقاء الوطني الذي اتخذ عنوان حماية السلم الأهلي، والذي دعا إليه رئيس الجمهورية ميشال عون، بنصاب دون ما كان متوقعا. وكان ذلك مستغربا كون لبنان أمام تحد وجودي وحجر الزاوية لإنقاذه رهن تعاون جميع القوى السياسية ووعيهم أهمية التزامهم بالحوار سبيلا وحيدا لمقاربة كافة القضايا الخلافية، خاصة بعد التطورات الأمنية التي حصلت في بيروت وطرابلس، وفي سبيل حماية السلم الأهلي والوحدة الوطنية.

وفي ظل تغيب تسعة مدعويين بينهم من هم في المحور الحليف للعهد، حضر زعيم الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط عبر نجله تيمور، وحيدا من بين المعارضة. لكن ميثاقية الحضور كانت محفوظة وهي لم تكن مطلوبة أصلا، كما يؤكد مؤيدو العهد الذين يلفتون إلى أن المقاطعة سياسية وليست اعتراضا على المواضيع المطروحة.

لكن مقارنة مشهدية اللقاء الحواري في بعدا واللقاء الذي عقد في شهر أيار الماضي وما قبلهما من لقاءات وطاولات حوارية، يتبين بوضوح مدى الفارق الكبير في ما كانت عليه اللقاءات السابقة من اجماع على الحضور وحماس على مناقشة ومقاربة الملفات والمواضيع الخلافية المطروحة، في حين يتبين انكفاء العديد من الأطراف والقيادات السياسية عن الحضور أو قبول مبدأ مناقشة القضايا التي نظم من أجلها هذا اللقاء باعتبارها من مهمات الحكومة ولا تستأهل تنظيم لقاءات حوارية على هذا المستوى .

ويشير البعض إلى أن كل ما يحصل يؤشر بوضوح إلى اتساع جبهة المعارضين لرئيس الجمهورية خلافا عما قبل، وهذا التطور الجديد قد يتحول إلى قوة سياسية معارضة ضاغطة في الأيام المقبلة مع انضمام نواب وسياسيين مبعثرين، تجمعهم مصلحة تضيق الخناق أكثر على العهد بهدف التغيير في المرحلة المقبلة وإن طالت لبعض الوقت لأن استمرار الواقع على حاله الانحداري لن يكون بمصلحة أحد على الإطلاق.

لكن واقع الحال يشير إلى أن جبهة كهذه هي بعيدة المنال كون لا بديل عن الحكومة كما أن ظروف البلاد لا تتيح المزيد من التوترات، ناهيك عن أن المعارضين تشوبهم الخلافات والمصالح الشخصية.

في كل الأحوال، جرى اللقاء، وفي قراءة للحضور في شكل عام كان لافتا للنظر في بيانات السياسيين الذين أعلنوا مقاطعة الحوار، تهربهم من تحمل المسؤولية التي رموها على العهد وهم يستغلون الأزمة الحالية لأجل تصفية خصومات مع العهد والحكومة في توقيت غير مؤات . ويجدر القول إن عقد اللقاء كان أفضل من عدمه، وخاصة أنه حمل عنوانا واضحا عن السلم الأهلي قبل أي شيء في ظل الحصار الخارجي عليه . ولن يبدو تحميل العهد والحكومة مسؤولية الأزمة مساعدا للمعارضين كونهم، يتحملون مسؤولية كبيرة في فساد سنوات ما بعد اتفاق الطائف .

لكن تسجل هنا نقطة في مرمى العهد بعد كلام رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي هاجم أفرقاء عديدين في مؤتمره الصحافي قبيل الحوار ما دفعهم إلى التذرع بذلك لعدم الحضور . فبدت خطوة باسيل بمثابة الدعسة الناقصة التي آذت حوار بعثا الذي خرج بخطاب عام هدف أساسا الى التهدة، لكنه خطاب بدا هاما في هذه المرحلة .

### مفاوضات صندوق النقد والتعثر اللبناني

في هذه الأثناء، بقيت الساحة السياسية الداخلية تحت تأثير ملفين، الأول هو من دون شك موضوع تداعيات قانون قيصر على لبنان وكيفية تعامل لبنان معه، والثاني الصراع الدائر بين الحكومة من جهة والمجلس النيابي من جهة ثانية، حول أرقام الخسائر والمفاوضات مع صندوق النقد الدولي الذي رفض الأرقام التي قدمتها لجنة المال والموازنة في تقريرها الأخير، معتبرا أن الأرقام التي قدمتها الحكومة هي الأصح والأساس للانطلاق في المعالجة ووضع الخطط.

جاء ذلك بعد احتدام معركة أرقام الخسائر المالية بين المصارف ومن وراءهم، والحكومة، ولوحظ اقتراب صندوق النقد الدولي من أرقام الثانية معترفا بها قبل أن يتأكد ذلك جهارا بعدها لكن الصندوق يؤكد أنه بات على الحكومة الشروع سريعا في تنفيذ الإصلاحات.

لكن هذا الأمر أدى إلى توتر إضافي بين المصارف والحكومة وخاصة حول مدى الخسائر التي وقع لبنان تحتها، وهو طبعا الأمر الذي سيسقط نفسه على كيفية تسديدها وهوية من سيسدد، الأمر الذي يثير هلع المصارف.

ويلفت متابعون للملف النظر إلى أن ظهور ذلك أمام الصندوق، وهو المعروف باستراتيجيته الحازمة وشروطه القاسية، شكل عاملا سلبيا لسمعة لبنان .فقد دخل عامل جديد عبر ولوج لجنة المال والموازنة النيابية، ولجنة تقصي الحقائق التي انبثقت منها، على خط السعي إلى ردم أو تقليص الفجوة، برعاية الرئيس نبيه بري، الذي اعتبر أن من واجب المجلس النيابي التدخل في

مثل هذا الوضع لتصويب الاتجاه. والغريب كان بروز المواقف المتباعدة حيال تقدير حجم الخسائر لكل من رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل ورئيس لجنة المال النيابية النائب ابراهيم كنعان ومستشار رئيس الجمهورية وعضو الوفد المفاوض مع الصندوق شربل قرداحي، في وقت بدا أن الرئيس ميشال عون والمحيطين به، يتمهون مع مقاربة باسيل وقرداحي واستطرادا الحكومة.

ويلفت المؤيدون لوجهة نظر القصر الجمهوري وقيادة التيار الحر، إلى أن أي محاولة للتشاطر على الصندوق لن تنجح، لأنه يعرف الكثير واقتناعه بأرقام الحكومة لم يأت أساسا من عبث أو فراغ، مثلما أنه يملك تصورا مسبقا حول حقيقة الأرقام، علما أن مدير إدارة الصندوق في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، هو وزير المال الأسبق جهاد ازعور.

ويعتبر هؤلاء أن الحكومة انطلقت في تقديراتها من قواعد علمية، وصندوق النقد يعلم جيدا أنها راعت في هذا الصدد المعايير الدولية، مشددين على أن تجميل الأرقام لن يغير الحقائق والمسؤوليات، مشيرين إلى غايات غير بريئة للأرقام المواجهة. وهم يشددون على ضرورة الإقرار بالأرقام الواقعية للخسائر المتراكمة التي يشكل الدين جزءا منها، على أنها ليست استحقاقات فورية أو عاجلة. ويشيرون إلى عدم اعتراض الولايات المتحدة التي تمثل ما نسبته 17 في المئة من الأصوات في صندوق النقد وتعد اللاعب الأقوى فيه، على أرقام الحكومة.

على أن ذلك لا يعني التسليم بأن يتضمن برنامج المساعدة المفترض أي شروط تنتهك السيادة الوطنية أو تفوق طاقة اللبنانيين على التحمل، كالاقتطاع من ودائعهم المصرفية.

ويؤكد هؤلاء أن مسألة التفاوض مع الصندوق هي مسألة تنفيذية من اختصاص الحكومة في الدرجة الأولى، أما الدور الأساسي والحيوي لمجلس النواب فينطلق حين يراد البدء في الترجمة العملية لنتائج المفاوضات، إذا نجحت، سواء لجهة الحاجة إلى موافقته الإلزامية، على أي اتفاق

يتم بين لبنان والصندوق، لأن الأمر هنا يصنف في خانة المعاهدة الدولية، أو لجهة إصدار القوانين الضرورية تطبيقاً لبرنامج المساعدة الذي سيتم اقراره.

في المقابل، يؤكد المدافعون عن دور لجنة المال عدم نيتهم حماية مصالح قطاع المصارف وكرتيلات المال. وهم يهاجمون حاملي الأجندات المحلية والخارجية الذين يعملون على تشويه عمل اللجنة الذي هدف الى التحقق من أرقام ومقاربات خطة الحكومة المالية والاقتصادية. لا بل أن هؤلاء يذهبون إلى حد انتقاد قرار الحكومة في آذار الماضي وقف دفع اليورو بوند من دون تفاهم مع الدائنين الخارجيين والمحليين .

والواقع أنه منذ البداية، أثار عمل اللجنة الإشكاليات المتعلقة بمسألة الصلاحيات، خصوصاً أن ما إندفعت لجنة تقصي الحقائق للقيام به، سبق لحكومة دياب أن أنجزته، وهو عمل لا يمكن وضعه إلا في خانة المهام التنفيذية التي ينبغي أن تقوم بها الحكومة ووزارة المالية.

لكن المدافعين عن عمل اللجنة يؤكدون أن ما قامت به هو في صلب المهام الرقابية والتشريعية التي ينبغي أن تقوم بها، ذلك أن خطة الحكومة إنطوت على إجراءات ستحول تلقائياً إلى مشاريع قوانين يقرها مجلس النواب في المرحلة المقبلة. أما مسألة توحيد الأرقام، فتصب في خانة المهام الرقابية للمجلس، في ظل التباين الشاسع بين أرقام الأطراف المختلفة المعنية بالخطة وهي وزارة المال ومصرف لبنان وجمعية المصارف. كما يشير هؤلاء إلى أن ما خلصت إليه اللجنة لن يكون من السهل تجاوزه من جانب الحكومة خلال المرحلة المقبلة .

لكن كان واضحاً أن مقاربات اللجنة جاءت أقرب إلى المقاربات التي تفضلها جمعية المصارف ومصرف لبنان. وثمة من يشير إلى أن اللجنة لجأت إلى المبالغة في عصر أرقام الخسائر بهدف تقليص حجمها إلى أبعد حدود، ولو على حساب مصداقية هذه الأرقام. وهنا تبرز تحذيرات من أن يؤدي عمل لجنة تقصي الحقائق إلى فرض أرقام لا يعتبرها صندوق النقد واقعية أو قابلة لتأسيس معالجة مستدامة، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى نسف مسار التفاوض مع الصندوق نفسه. ويعزز من هذه المخاوف وجود إشارات تؤكد عدم حماسة جمعية المصارف ومصرف لبنان

للمضي في مسار التفاوض مع صندوق النقد، كونه سيؤدي في نهاية المطاف إلى فرض تقديرات صريحة للخسائر، وبالتالي معالجات يمكن أن تمس رساميلهما.

وثمة من يشير إلى أن التباين الكبير مع أرقام صندوق النقد مسألة طبيعية في هذه المرحلة، خاصة أن الصندوق يقارب المشكلة خلال المفاوضات من موقع الدائن المحتمل، الذي يهمله توسيع دائرة الخسائر المعترف بها والمعالجات إلى حدودها القصوى، ولو أدى ذلك إلى رفع كلفة التصحيح، بهدف حماية مصالحه الائتمانية عند منح القرض. لذا على لبنان التوجه إلى المفاوضات بمنطق معاكس، عبر محاولة التخفيف من الكلفة التي سيدفعها لبنان ونظامه الإقتصادي والمالي في مرحلة التصحيح، مع التسليم مسبقا بوجود تنازلات متبادلة خلال هذا المسار.

وفي معسكر الحكومة تبرز مخاوف من عدم وجود بدائل أخرى في حال أدت ضغوط المصارف ومصرف لبنان في ملف تقدير الخسائر، إلى التشبث بأرقام قد تتيح بعملية التفاوض مع صندوق النقد، وربما يكون هذا هو الهدف الذي تريد جمعية المصارف الوصول إليه، قبل أن تشهر خطتها وتطلب من الجميع السير بها.

في الخلاصة، يشير هذا الأمر إلى ما هو غير صحي على الإطلاق على صعيد علاقة المكونات الحكومية نفسها في الوقت الذي يضغط فيه قانون قيصر وتزداد فيه الأزمة الاقتصادية الخانقة للبنانيين، ما يتطلب أولاً توحيد رؤية لبنان للحصول على مبتغاه من المفاوضات .

### قانون قيصر

قبل أيام قليلة صدر التقرير الأول المتعلق بالمستهدفين من قانون قيصر، وهو القانون الذي وضع لمحاسبة كل من يتعامل مع النظام في سوريا ويضع نصب عينيه لائحة روسية وإيرانية وعراقية ولبنانية.

القانون الذي جاء بعد بحث طويل وأصدرته وزارة الدفاع الاميركية ليقره الكونغرس الاميركي بديموقراطييه وجمهورييه في 20 كانون الاول الماضي، وضع مهلة 180 يوما لتقديم أول تقرير للكونغرس منذ تاريخ توقيعه، علما أنه يشمل مراحل أربعاً من العقوبات حتى شهر آب المقبل.

يدلل القانون بشكل صارخ عن الوسيلة الاميركية الجديدة لاستهداف أخصامها عبر لبوس إقتصادي توجه عبره الضربات عبر تضيق الخناق عليهم. لكن القانون أثار مخاوف لبنانية كبيرة في البلد الذي يمر أصلاً في مرحلة جد صعبة إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وحتى أمنياً في ظل غموض تجاه مستقبل يبدو رمادياً لا بل قاتماً.

هذه المخاوف من القانون تأتي في مرحلة توتر دولي وخاصة إقليمياً، وبالنسبة إلى لبنان، فالواقع أن القانون تقدم بالتوازي مع مشروع عضو مجلس شيوخ عن الحزب الجمهوري تيد كروز الذي يهدف الى فرض عقوبات على الحكومة التي تقول واشنطن إن حزب الله يسيطر عليها، لكنه لم يتحول الى قانون حتى الآن.

لذا، فالأمر غير منفصل عن زيادة الضغوط الاميركية على لبنان، لكن قيصر لا يستهدف البلد في شكل مباشر، بل يلج القضية من ناحية علاقة لبنان بالنظام في سوريا ومدى التزامه بالشرعية وليس فقط قيادات حزب الله، وذلك للمرة الأولى.

لكن من الواضح أن المشرعين الاميركيين الذين حاولوا تجنب سلبيات شابت قوانين شبيهة سابقة لم تصوب مباشرة على الهدف كما حصل في نيكاراغوا مثلاً، يستهدفون ضرب الحزب من دون إعتبار لنتائج هذا الأمر على لبنان، ويحاول القانون إقفال كل منافذ التعامل مع دمشق ويمنع مساعدتها عبر وسائل ومصطلحات لم تكن قد لحظت في العقوبات الأميركية السابقة.

لذا، فالأمر يستهدف مباشرة الحزب رغم عدم ذكره بالإسم من الإدارة الاميركية التي تتهمه بقتل العدد الأكبر من الأميركيين بعد تنظيم القاعدة. كما يستهدف التنظيمات التي تتحالف مع دمشق مثل الحشد الشعبي ومنظمة فاغنر الروسية وغيرها ..

ويريد القانون في الدرجة الاولى من لبنان محاولة إقفال منافذ الحزب عبر الحدود أو ما يسميه الأميركيون عمليات التهريب. ومن ناحية الحكومة، هي في مأزق وقد تجنبت حتى الآن طرح القضية بين وزرائها لكي لا ينفجر المجلس من الداخل وتتعلل معه البلاد. لكن رئيس الحكومة حسان دياب، الذي لن يكون في إمكانه زيارة دمشق، سيحاول إظهار نيته مكافحة التهريب، وإلا فإن الحكومة ستعتبر متواطئة، وبالتالي، ستكون معرضة للعقوبات.

وسيكون للقانون تأثيره على القطاع الخاص في لبنان، وفيه طبعاً الحسابات في المصارف لأشخاص على علاقة مع النظام في دمشق. على أن كثيرين يقللون من أهمية الموضوع هنا كون القانون اللبناني في الاصل يبحث عن مصدر أية أموال في الحسابات المصرفية وهو ما كان سيرفض في حال كان سوريا خاضعاً للعقوبات.

في كل الأحوال، ستشكل الأسابيع المقبلة اختباراً للقانون، والموضوع قد يخضع لإستثناءات معينة يستفيد منها لبنان الذي عليه تحديد ما يريد على هذا الصعيد. والموضوع لا يزال قيد الدرس في الحكومة التي تحضر لإعلان قرارات وإجراءات متعددة لحماية لبنان من تداعيات القانون مع التوجه الى التفاوض مع الأميركيين للحصول على بعض هذه الاستثناءات على غرار بعض الدول التي حصلت على استثناءات مماثلة كالأردن والعراق.

## مساعي بري

أعاد الرئيس نبيه بري في الأيام الاخيرة تفعيل حركته السياسية بقوة، ويبدو أنه بات حاجة الجميع كما تشير أوساطه.

وبرغم أن لا نية جدية كانت للاستغناء عن خدمات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، فإن بري عمل على تعزيز وضعه وكان خطابه واضحا من على منبر بعدا. وبذلك يقول مؤيدوه إنه يقوم بدور المهندس على أكثر من صعيد. فقد هندس ترتيب البيت بين الحكومة وحاكم مصرف لبنان، ومصالحة الزعيمين في الجبل وليد جنبلاط وطلال أرسلان، وعزز العلاقة مع الرئيس سعد الحريري. ويستعد لعقد لقاءات مع شخصيات مسيحية.. وإن كان لم يسجل النجاح المطلوب في دفع الحريري ورؤساء الحكومات السابقين الى حضور اجتماع بعدا.

ويشدد أصحاب وجهة النظر هذه الى على ان بري اليوم لا بديل عنه بالنسبة إلى الجميع. وبين يديه ملفات كثيرة منها أيضا وأد الفتنة السنوية الشيعية ولملمة تداعيات ما حصل مساء السبت 6 حزيران 2020، وليل الجمعة 12 حزيران.. وصولا الى السعي على خط التقريب بين الفصائل الفلسطينية ربطاً بتلك الاحداث وموضوع اللاجئين الحساس.

ويبدو هاما خاصة حفاظه على العلاقة مع الحريري وعمله معه على إعادة ترتيب البيت الداخلي ووقف كل أشكال التوتير، والبحث سياسيا عن مخرج للأزمة المحدقة، بالإضافة إلى دعم الحريري في الشارع السني، والتفكير في المرحلة المقبلة. علما أن الكيمياء مفقودة مع الرئيس دياب من دون ان يعني ذلك أن بري لن يعمل، ولو على مضض، على دعم بقاء الحكومة وعملها. هو بذلك يريد بناء تفاهم واسع إلى جانب القوى المختلفة، استعدادا لاحتمال حصول الأسوأ، وليكون البديل جاهزا بدلا من الركون إلى مفاجآت لا يتم التعاطي معها بدراية.

على أن الإنجاز الأهم لبري تمثل مصالحة جنبلاط وأرسلان.

### جنبلاط وأرسلان: تفاهم مرحلي؟

ربطاً بهذه المساعي، كان لقاء زعيم الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط وزعيم الحزب الديموقراطي اللبناني طلال أرسلان، في عين التينة. وهما يدركان دقة المرحلة الحالية التي تمر

فيها البلاد والتي لا تستثني أحدا وتندر بكوارج إقتصادية وإجتماعية قد تؤدي بدورها إلى أخطار هائلة.

لا ينقص كلا الرجلين الحنكة والمقدرة على قراءة واقع الحال، وكانا في حاجة إلى تخريجة ما لعنوان ضخم وجذاب كالمصالحة" الدرزية"، مع علمهما تماما حاجتهما إلى شراء الوقت تمريرا للمرحلة في انتظار ظروف أفضل.

وقد جاءت تلك التخريجة في الذكرى السنوية الأولى لحادثة قبرشمون وبعد أشهر على لقاء جمع الرجلين في بعيدا برعاية رئيس الجمهورية ميشال عون وحضره آنذاك الرئيسان بري والحريري، ويشير المتابعون للقاء الأخير إلى أن بري أبلغ عون بتطورات ما حصل أخيرا بين جنبلاط وأرسلان.

يمكن للجانبين ادعاء تسجيل النقاط في مصالحة عين التينة من دون التمكن من إعلان النصر كون التسوية هي الحل الوحيد في صراعهما الأبدي. وكالعادة في عداوات التنافس الواحد، يغلب العنوان التسويي السياسي على ذكرى من رحلوا، لكن جنبلاط وأرسلان أمكنهما رمي الكرة في ملعب القضاء الذي خرج قراره الظني مدينا أنصار الزعيم الإشتراكي في حادثة البساتين.

في الظاهر، شكل ذلك متنفسا لبيئة أرسلان الذي كاد وزيره صالح الغريب أن يسقط في الحادثة، بينما سيكون على جنبلاط تقبل حكم القضاء الذي لطالما نادى به. وبذلك كسب الأخير في تهدئة الشارع المضاد، لكنه سيبقى متراجعا في النقاط طالما بقيت حادثة الشويفات التي سبقت قبرشمون، من دون حل في إطار القضاء. لكن يمكنه الخروج أمام الرأي العام مقدما التنازل لصالح وحدة الصف ووأد الفتنة، مشددا على أن الوقت هو لحفظ استقرار الجبل. كما يمكنه الخروج بمكسب تحول البلاد نحو دعوته الى الحوار لحل المشاكل وهو أقر منذ زمن بأن لا حل بالقوة في الساحة الدرزية التي يقر بأنها لم تعد حكرا عليه.

وفي المقابل، يلعب أرسلان على عامل الوقت. هو لا يستطيع في ظل الظروف الخطرة رفض الدعوة الى الحوار مع غريمه على الساحة، لكنه رسخ مطلبه في حل على أساس الرزمة الواحدة. وإذا كانت التسوية تقتضي حل قضية الشويفات التي سبقت قبر شمون، فإن الرزمة تشمل أيضا قضايا كمشيخة العقل التي ستبذل الجهود لحل لها، والأوقاف والتعيينات الإدارية والعسكرية. أي أنها باختصار رزمة تعنى أولا وأخيرا بتغيير موازين القوى على الساحة الدرزية وترجمة هذا الأمر على الأرض.

وقد خرج جنبلاط مرتاحا من لقاء عين التينة وهو ما مهد له في خطواته التالية الحوارية مع الآخرين ومن بينها لقاء بعبدو الذي خرق عبر نجله تيمور حصار المعارضة عليه. ومن ناحيته، شرع أرسلان قبيل اللقاء إلى شد عصب الفريق المتحالف معه، وعلى رأسه رئيس حزب التوحيد العربي وئام هاب الذي بات يشكل دعامة رئيسية في إطار الحلف المستجد مع زعيم الحزب الديموقراطي اللبناني، وهو وفر مباركته لاجتماع أرسلان وجنبلاط خلال لقاء خلدة حيث رمى أرسلان الكرة عند المجتمعين لتأمين الغطاء الملائم لخطوته.

فهذا اللقاء يسعى عبره المشاركون إلى جمع أخصام جنبلاط جميعا في بوتقة واحدة. على أن اللقاء ليس جديدا، فقد تأسس منذ سنوات وواظب منذ العام 2006 على الثبات كونه الحلف السياسي مع المقاومة على الساحة الدرزية. وبعد سنوات، أعاد أرسلان الحياة الى هذا النادي مع انضمام وهاب الذي بات يشعر بخطر وجودي إثر الهجوم عليه خلال حادثة الشويفات. وقد جمع لقاء خلدة الشيخ نصر الدين الغريب وحلفاء أصحاب وزن في ظل علاقة راسخة مع " الحزب السوري القومي الاجتماعي " الذي لم يدخل في إطار يحمل طابعا مذهبيا .

وقد أراد أرسلان القول إن مصالحة عين التينة لا تعني فرط الحلف المواجه للقوة الأكبر على الساحة الدرزية، والأهم، التأكيد أنه لم يتنازل عن حق دم الذين سقطوا .

على أن لقاء خلدة لن يكون دوريا حتى لا يستنفد جدواه. سيحضر في المحطات التي تتطلب انعقاده ومتى اقتضى الأمر خوض المعارك في سبيل القضايا الثابت لدى أركانه، وتم الاتفاق على أن يستمر في الدارة الأرسلائية وهي مسألة ذات دلالة حسب اللقاء كونه لم يعقد في خلوة درزية أو مكان يتخذ طابعا مذهبيا، رغم صيغته الواضحة.

وفي الخلاصة، شكلت المصالحة مخرجا لائقا للجميع، لكن عدم الخروج باتفاق رسمي وإحالة القضايا الخلافية إلى لجنة للمتابعة من علي حسن خليل وغازي العريضي وصالح الغريب، يختصر القول إن التسوية التي حصلت لم تفعل أكثر من خرق جدار الجفاء بين جنبلاط وأرسلان... إلى حين .